

مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

مجلة علمية متخصصة تصدر عن الجمعية الجغرافية الليبية



العدد الخامس

2016

مجلة

الجمعية الجغرافية الليبية

العدد الخامس . 2016م

مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

البحوث والمقالات الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

تتم المراسلات والمشاركات على العناوين التالية:

- مكتب الجمعية الجغرافية الليبية بمدينة الزاوية .
 - إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الغربية، طرابلس.
 - إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الجنوبية، سبها.
 - إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الوسطى، سرت
 - إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية، بنغازي
-

الوكالة الليبية للتقييم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي - ليبيا

هاتف : 9097074 - 9096379 - 9090509

بريد مصور : 9097073

البريد الإلكتروني :

nat_lib_libya@hotmail.com

رقم الإيداع : / 2009

ردمك - - 852 - 9959 - ISBN 978

التفويض الفني / أكرم محمود جودة

تصميم الغلاف / إياد أحمد جودة

المشرف العام: أ.د. منصور محمد الكيخيا
أمين الجمعية الجغرافية الليبية

رئيس التحرير: أ.د. الهادي مصطفى أبو لقمة

هيئة التحرير :

أ.د. محمد الأعـور	أ.د. محمود عبد الله نجم
د. سعد محمد الزليـتـي	أ. منصور حمـادي
أ. عواطف الأميـن	أ. بشير عبد الله بشير

اللجنة الاستشارية :

أ.د. أبو القاسم محمد العزابي	أ.د. منصور محمد البابور
أ.د. الصديق محمد العاقل	أ.د. سعد خليل القزيري
أ.د. عبد الحميد صالح بن خيال	أ.د. علي محمد صالح

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

يسرّ الله سبحانه وتعالى لبلادنا أن تتغلب على القوة الغاشمة التي كانت تشدها إلى الوراء وتعرقل مسيرة التطور فيها، وقد دفع الشعب الليبي في سبيل ذلك ثمنًا غالياً من الدماء والأشلاء والأرواح الزكية ومن الدمار والخراب لكل مناحي الحياة، ولكن كل ذلك لا يثنيّا عن مواصلة التقدم والدفع بعجلة التطور إلى الأمام. لقد أثبت الشعب الليبي دائماً أنه شعب حي قادر على مواصلة بناء الحياة من جديد بعد كل نكسة وفي أعقاب كل كبوة.

كابدت بلادنا الدمار والمعتقلات والموت في مكافحة الاستعمار الإيطالي، ثم جعلنا ذلك الاستعمار نعاني ويلات حربين عالميتين لا ناقة لنا فيهما ولا جمل. وتحرر الشعب الليبي من ربة الاستعمار وخرج من تحت ركام حربين عالميتين يبني البلاد بجهد جبار وعزم لا يلين، ولكن القدر رماه بانقلاب عسكري أفضى إلى حكم دكتاتوري ظالم مستهتر هدم ما بناه الشعب وأتى على الأخضر واليابس، وانتفض الشعب الليبي من جديد باذلاً النفس والنفس ليقذف بذلك الحكم المتسلط إلى مزبلة التاريخ، وما زال يعاني اليوم من مخلفات ذلك الحكم العاشم وسلبياته، وينظر إلينا الناس اليوم بين شامت فرح بما نعاني وبين مشفق يرنوا إلينا بنظرة متعاطفة وقلب واجف يرجو لنا النجاة من الأحداث التي تحاول أن تدفع بنا إلى مصير مجهول. ولكن بوارق الأمل تلوح بين الفينة والفينة نابعة من عواطف وتصرفات الوطنيين من الليبيين ذوي المعدن النقي والإيمان القوي والعزم الأبدي، ستبعث فينا تلك الومضات روح الأمل بالمستقبل والثقة بالنفس والتضحية في سبيل الوطن وعزة المواطن. لذلك نقف اليوم واثقين بأننا سنتمكن من بناء وطننا والدفع به

إلى التألق والأمان والعزة، وستتوالى أجيال من أبناء هذا الوطن تصحح ما فسد وتسترجع ما سلب وتبني ما تهدم.

تتظر الجمعية الجغرافية الليبية لجميع فروعها ومنتسبيها إلى المستقبل بثقة وأمل، وسنكون مستعدين لمد أيدينا متكاتفين مع أبناء هذا الوطن المخلصين لنسهم معا في بناء المستقبل المشرق، مؤتمراتنا العلمية الجغرافية تتواصل، وإنتاجنا العلمي يزداد عمقا وانتشارا، وها نحن نضع بين يدي القارئ الكريم العدد الخامس من هذه المجلة، وهو الإصدار الثاني بعد انبلاج ثورة 17 فبراير، وقد عقدنا العزم على مواصلة مسيرة هذه المجلة لتسهم بفاعلية في نشر العلم والثقافة، ولتتيح مجالا آمنا للجغرافيين الليبيين لنشر إنتاجهم العلمي دون قيود، نعمل من أجل تحقيق حرية البحث والدراسة والإبداع في مجال علم الجغرافيا، وسنسعى دائما إلى الأفضل، والله من وراء القصد.

جُهِزَ هذا العدد ليصدر خلال عام 2013 ميلادية، ولكن الظروف الصعبة والأحداث المؤلمة التي تمر بها ليبيا بصفة عامة وبنغازي بصفة خاصة، حالت دون إصداره في موعده.. نرجو من القارئ الكريم ومن السادة الذين أسهموا بالكتابة في هذا العدد أن يتقبلوا خالص اعتذارنا على هذا التأخير الخارج عن إرادتنا، ونبتهل إلى العلي القدير أن ينقذ بلادنا الحبيبة من كل مكروه، وأن يقيها شر الفتن وعيث العابثين، ويسبغ على ليبيا الأمن والأمان والاستقرار ويحفظها ويصونها ويبقيها حرة أبية.

أ. د. منصور محمد الكيخيا
رئيس الجمعية الجغرافية الليبية

الافتتاحية

هذا هو الاصدار الخامس من مجلة الجمعية الجغرافية الليبية يرى النور ويصل إلى أيدي القراء — خاصة الجغرافيين منهم — وهو يحوي عناوين متنوعة من شتى العلوم الجغرافية لدراسات كتبت بأقلام إخوة لهم مقدرة وكفاءة فيما كتبوا عنه.

ونحن نعتبر هذا العدد محاولة جادة لرسم طريق المستقبل، فدائرة تعاون الجغرافيين الليبيين مع هيئة تحرير هذه المجلة بدأت تتسع، واسهاماتهم بدأت تتنوع وبانت واقعاً يدركه الجميع، مما يدفع بي إلى الشد على الأيدي آملاً بذل المزيد من التعاون مع هيئة التحرير حتى نسهم جميعاً في حث الخطى للدفع قدماً بهذه المطبوعة الثقافية العلمية لبلوغ بر الأمان ومواصلة السير بثبات في سبيل التطور والنجاح، ونحن نخترن استعداداً يوفر لهذا الوطن انجاز كامل أمانيه، ودمتم بخير.

أ.د. الهادي مصطفى بولقمة

رئيس التحرير

محتويات العدد

الصفحة	العنوان
5	تقديم
7	الافتتاحية
11	تأثير تغير المناخ على اتجاه الأمطار في ليبيا. د. يوسف محمد زكري
	التحليل الكمي للتباين المكاني للأمطار الجبل الأخضر في ليبيا
31	د. أنور فتح الله إسماعيل
	إيكولوجية نباتات الصحراء
61	تأليف: فريتس و. وينت – ترجمة: د. جبريل امطول علي.....
	الهوية الليبية والوحدة الوطنية في إطار التاريخ والجغرافيا
77	أ.د. منصور محمد البابور.....
	الكفاءات الوطنية في ليبيا: نظرة تاريخية جغرافية
95	د. سعد محمد الزليتنى.....
	السكان ومؤشرات التنمية المستدامة في ليبيا
125	د. حسني عبدالله بن زابيه
	قراءة في الإحصائيات السكانية وعلاقتها بالتنمية في ليبيا
159	أ.د. منصور محمد الكيخيا
	التنمية المكانية ودورها في توازن العمران الحضري في ليبيا
181	د. مولود على المقطوف بريش

الصفحة	العنوان
207	التخطيط الإقليمي في ليبيا د. ناجي عبدالله الزناتي.....
	نظام توزيع الرعاية الصحية الأولية بمنطقة قمينس في ليبيا بين النظرية والواقع المعاش: دراسة في الجغرافية الطبية
221	أ.د. سالم فرج العبيدي.....
	مشروع الكفرة الإنتاجي في ليبيا: الإمكانيات والتحديات
259	د. أسامة محي الدين خليل.....
	الآبار السوداء في منطقة تاجورا — ليبيا
279	د. نجاة محمد المهدي.....
	مراحل تطور جغرافية السكان
303	د. محمد مرسل علي.....
	موت اللغات في إفريقيا : دراسة في الجغرافيا السياسية
325	د. خالد محمد بن عمور.....
	مقدمة كتاب إحياء جغرافية الانتخابات
	تأليف: بارني وارن وجوناثن ليب
357	ترجمة: أ.د. عبد الحميد صالح بن خيال.....
373	قواعد النشر بالمجلة

التخطيط الإقليمي في ليبيا

د. ناجي عبدالله الزناتي

قسم الجغرافيا، جامعة طرابلس (طرابلس)

مقدمة

يهتم التخطيط بتنظيم وضبط الأنشطة الفردية والجماعية لتقليل الآثار السلبية التي قد تظهر، بالإضافة إلى تحقيق شكل أفضل للبيئة الطبيعية في إطار تنفيذ الأهداف التي تسعى لتحقيقها الخطة المعتمدة. ونظرا لأهمية العلاقة بين التخطيط والمخطط له (الإنسان) فإن مشاركته في عملية التخطيط أمراً ذو أهمية بالغة لما تضيفه هذه المشاركة من نتائج ايجابية لبرامج تخطيطية متكامل فيها رغبات الجماهير والإمكانيات الاقتصادية والطبيعية لكل بلد.

وقد ظهرت الحاجة إلى التخطيط الإقليمي نتيجة الفروق بين الأقاليم والمناطق المختلفة بالدولة الواحدة نتيجة للتنمية غير المتوازنة. ويرجع ذلك إلى التوزيع اللامتوازن للمشاريع التنموية حيث تركزت المشاريع الصناعية و الخدمات بالمدن الكبرى، وبهذا ازداد الاختلاف وضوحاً في مستويات الدخل والمعيشة بين سكان المناطق الحضرية من جهة، والمناطق الريفية من جهة ثانية. هذه الفروق في مستويات الدخل والمعيشة، أدت إلى ظهور مشكلات متعددة بالمدن نتيجة التركز السكاني، ومن ثم ازدياد الطلب على الخدمات، كالإسكان والمواصلات والمرافق وباقي الخدمات الأخرى. وسبب نقص الخدمات ومن ثم السكان بالمناطق الريفية في تدني الانتاج الزراعي بها.

ولمعالجة هذه الإشكاليات اتبعت الدول التخطيط أسلوباً للمعالجة وقد قسم التخطيط إلى أربعة مستويات:

(1) التخطيط على المستوى الوطني.

(2) التخطيط على المستوى الإقليمي.

(3) التخطيط على المستوى القطاعي.

(4) التخطيط على مستوى المشروع.

ولأهمية التخطيط الإقليمي ودوره في تحقيق التنمية المتوازنة تهدف هذه الورقة إلى التعرف على التخطيط وتوزيع الأقاليم التخطيطية في ليبيا.

نبذة عن التخطيط في ليبيا

عرف التخطيط بأنه المنهج الذي يهدف إلى حصر كافة الإمكانيات والموارد المتوفرة ودراستها في أي منطقة على مختلف المستويات بتحديد الكيفية التي تتم بها هذه الموارد لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها الخطة (المظفر، 2002). كما يعرف التخطيط الإقليمي بأنه ذلك العلم الذي يهتم بحصر الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في إقليم ما بغية استغلالها الاستغلال الأمثل لتحسين مستوى معيشة السكان (غنيم، 1996). أما ألدن (Alden): فقد عرف التخطيط الإقليمي على أنه ذلك النوع من التخطيط الذي يتعامل مع المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية والثقافية والطبيعية في إقليم معين أو منطقة جغرافية محددة.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول ان التخطيط الإقليمي هو احد أساليب التخطيط الذي يأخذ بعين الاعتبار البعد المكاني عند توزيع مشروعات الخطط التنموية على مختلف أقاليم الدولة بغية تخفيف حدة التفاوت بين مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية. وليبيا كغيرها من الدول النامية واجهت خلال الستينيات والسبعينيات تركيز للسكان والخدمات وفرص العمل في المدن الكبرى كطرابلس وبنغازي مما ساهم في نمو المدن الكبرى سكانيا وعمرانيا ونقص في التنمية في المدن الصغرى والقرى والأرياف الامر الذي ترتب عليه تنمية غير متوازنة حيث تحصلت الاولى على نصيب اكبر من التنمية الامر وبقيت الاخيرة اقل نموا، الامر الذي يتطلب استخدام اسلوب التنمية المتوازنة لتحقيق التوزيع المتوازن للتنمية المكانية بين التجمعات السكانية وبالتالي تحقيق توزيع افضل للسكان بين المناطق (الزنتي، 2005). "وفي ليبيا بدأت الخطط التنموية في سنة 1963، في شكل خطط قطاعية إلا أنها لم تهدف إلى القضاء على التفاوت المكاني بل أحدثت في الواقع خللاً في البعد المكاني مما أدى إلى تركيز الاستثمارات والمشاريع التنموية في بعض المراكز الحضرية خاصة مدينتي طرابلس وبنغازي وتحولت المدينتان إلى مراكز استقطاب للمشاريع والأنشطة والقوى العاملة، مما ترتب عليه استنزاف للموارد البشرية في المناطق الهامشية لها" (الحداد، 1998: 58).

وقد بدأ التخطيط المكاني في ليبيا سنة 1966 عندما تم التعاقد على تنفيذ مخططات شاملة لمعظم المستوطنات البشرية التي شملت حوالي 31 مخططاً عاماً تخص تجمعات صغيرة تمثل مراكز خدمات محلية، وهي عبارة عن خطوط تنظيم للطرق وتحديد استعمال الأراضي وفصل المناطق السكنية عن الأنشطة الأخرى بالإضافة الى 122 مخططاً شاملاً وهي

مخططات تفصيلية ركزت على تنمية المناطق النائية والمدن المتوسطة الحجم والقرى مع معالجة أوضاع المدن الكبرى من أجل الوصول الى تنمية شاملة ومتوازنة وبما يحقق توزيع امثل للموارد والسكان.

وقد اعتمد أسلوب التخطيط الوطني والإقليمي والمحلي في ليبيا بواسطة دراستين؛ الأولى دراسة إيتالكونسالت Italconsult (1973-2000) عن نمط المستوطنات البشرية والثانية الدراسة التي قام بها فريق مشترك من الأمم المتحدة وليبيا عن التخطيط الطبيعي الوطني طويل المدى (-2000 1980). وهي التي اعدت كأساس للدراسة التخطيطية على المستويات الإقليمية والمحلية، حيث تم خلالها إعداد أربعة مخططات إقليمية و 18 مخطط إقليمي فرعي وإعداد وتطوير حوالي 240 مخططاً حضرياً، وقد حدد تقرير لوزارة التخطيط في ليبيا عام 1985 أهداف المخطط الطبيعي 1981-2000 في الاتي (أمانة التخطيط، 1985):

- توفير البيانات حول الظواهر الطبيعية والبيئية.
- دراسة المقترح المناسب للتنمية الطبيعية للبلاد لسنة 2000.
- تحديد نموذج لسياسة شبكة توزيع التجمعات السكنية.
- اعداد دراسة تفصيلية للتخطيط والتنمية الطبيعية الإقليمية.
- توفير ملخصات وتوصيات حول التنمية الطبيعية طويلة المدى.

وبالرغم مما انجز خلال هذه المرحلة من اجراءات إلا أنه قد صاحبها جملة من السلبيات المتمثلة في عدم وجود جهة تتولى إدارة تنفيذ تلك المخططات ومتابعتها بكل مستوياتها، حيث تولت البلديات ذلك مما سبب في

اختلاف التعامل مع هذه المخططات فمنها ما استكمل دراساتها وتنفيذها على الواقع، والبعض الآخر لم يحافظ حتى على مستنداتها، كما ان الفارق الزمني بين أعمال التصوير وإعداد الخرائط المساحية وبين إعداد المخططات الحضرية نتج عنه صعوبات عند تطبيق هذه المخططات. ولمعالجة الاشكاليات المذكورة تم إعداد مرحلة تخطيطية ثالثة أطلق عليها أسم الجيل الثالث للمخططات التي تغطي الفترة من سنة 2000 إلى 2025، حيث اتخذت مصلحة التخطيط العمراني جملة من الإجراءات منها:

- إعادة النظر في التشريعات المنظمة لنشاط التخطيط العمراني.
- شمول هذه المرحلة كل مستويات التخطيط حيث تمت أعمال المخطط الوطني والمخططات الإقليمية والمحلية والحضرية واعتماد الدورة التخطيطية الكاملة.
- تنوع المخططات الحضرية التي اشتملت على مخططات للحواضر والمدن الكبرى وصولاً إلى المراكز الخدمية والريفية والرعية.
- تنظيم الفترات الزمنية للمستويات التخطيطية.
- تنظيم المراحل المكملة لأعمال المخططات الحضرية مثل الدراسات التفصيلية (تطبيق المخططات) والتصميم الحضري وتصميم المرافق المتكاملة.
- ربط خطط التنمية المختلفة بمؤشرات تلك المخططات بمختلف مستوياتها.
- توحيد جهة الإعداد والإشراف والمتابعة للمخططات.

- تنظيم البناء خارج المخططات والحد من الانتشار العشوائي وحماية الأراضي الزراعية.
- استخدام التقنيات الحديثة في إعداد الدراسات وانتقاء المعلومات وتوثيقها كالأستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية.
- وقد حددت أهداف المخطط الوطني الطبيعي طويل المدى 2000-2025 (مصلحة التخطيط العمراني، د.ت.) في الاتي:
- توفير المعلومات الأساسية والتوقعات المستقبلية الخاصة بالتخطيط والتنمية على مستوى البلاد.
- تقديم معلومات حول أسس الخطة طويلة الأجل وأهدافها ووضع التصورات الأكثر ملاءمة للتنمية الطبيعية بهدف التنسيق في إعداد الخطط الإنمائية القطاعية حتى نهاية الخطة 2025.
- تقديم إطار عام وخطوط عريضة لإعداد الخطط العمرانية وسياسة توزيع التجمعات البشرية علي المستوى التخطيطي الاقليمي وشبه الإقليمي والمحلي، حتى نهاية الخطة.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة (الأراضي الزراعية، مصادر المياه، والغابات)
- استخدام التقنيات الحديثة في التخطيط العمراني.

نظام التخطيط في ليبيا

يشمل نظام التخطيط في ليبيا ثلاثة مستويات رئيسية وهي المستوى الوطني، والإقليمي، والمحلي (الهيئة العامة للتوثيق والمعلومات، 2006).

(1) المستوى الوطني: هو الذي يمثل الأساس للعملية التخطيطية حيث يتم فيه حصر الامكانيات والموارد الطبيعية والبشرية والعمل على الموازنة بين التوزيع المكاني للسكان وتوفير الموارد الطبيعية كما يوضح هذا المستوى من التخطيط السياسة الوطنية لتوزيع المجتمعات العمرانية الحضرية والريفية.

(2) المخططات الإقليمية: وهي حلقة الوصل بين المخطط الوطني على مستوى البلد والمخططات المحلية لكل تجمع سكني؛ حيث يتم إعداد دراسات على مستوى الإقليم بغية التعرف على إمكانيات كل إقليم وحجم ونوعية الاستثمارات التي يمكن ان يستوعبها، كما يحدد أيضا المراكز العمرانية داخل الإقليم وأعدادها وأحجامها وتوزيعها ووظائفها وعلاقتها ببعضها البعض.

(3) المخططات المحلية (الحضرية) في حين يمثل المخطط الوطني الخطوط العريضة والسياسات العامة لخطة التنمية، فإن هذا المستوى من التخطيط يشمل المخططات الشاملة للمدن الكبرى والمخططات العامة للتجمعات السكنية المتوسطة والصغرى. ويركز على معالجة كل من المدينة والقرية كوحدات عمرانية.

توزيع الأقاليم الطبيعية في ليبيا

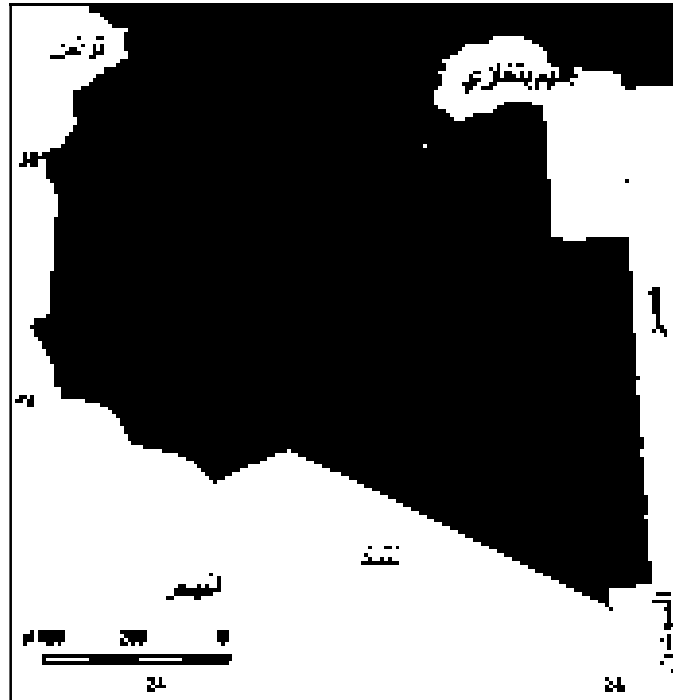
تنقسم ليبيا طبقاً للمخططات المعتمدة إلى أربعة أقاليم تخطيطية وهي طرابلس، بنغازي، الخليج، فزان (شكل 1)، ويبين الجدول رقم (1) توزيع ومساحة هذه الأقاليم.

جدول 1: التوزيع المساحي للأقاليم التخطيطية في ليبيا

النسبة (%)	المساحة (كم ²)	الإقليم
13	224, 990	طرابلس
7	135, 270	بنغازي
48	848, 370	الخليج
32	566, 870	فزان
100	1,775,500	الإجمالي

المصدر: أمانة التخطيط، المخطط الطبيعي الوطني طويل المدى (1980-2000) ص. 22

شكل 1: الأقاليم التخطيطية في ليبيا



المصدر: مصلحة التخطيط العمراني، 2007، بتصرف.

إقليم طرابلس

يقع إقليم طرابلس في شمال غرب ليبيا ويعد حالياً من أكبر الأقاليم اقتصادياً وبشرياً، ففي حين تمثل مساحته 13% فقط من إجمالي مساحة البلاد، فإنه يستحوذ على حوالي 61.7% من إجمالي السكان في عام 2006 ونحو 71% من المؤسسات الصناعية، وما يقرب من 67% من فرص العمل (الهيئة العامة للتوثيق والمعلومات، 2007). ويتميز الإقليم بأهميته الاقتصادية تاريخياً في المجال الصناعي والزراعي والتجاري، وتتوفر فيه العديد من المقومات

الاساسية للتنمية التي من بينها: موقعه الذي يمكن أن يربط إفريقيا بأوروبا، ولاحتضان هذا الإقليم لمدينة طرابلس عاصمة البلاد وأكبر مدنها وأهم المراكز التجارية بها بالإضافة إلى الخصائص الأخرى التي تمكنه من التطوير السياحي وسيبقى من أهم الأقاليم الاقتصادية بالبلاد.

إقليم بنغازي

يقع هذا الإقليم في شمال شرق ليبيا وهو ثاني أكبر المناطق الحضرية وأصغرها مساحة حيث تمثل مساحته 7% من إجمالي مساحة البلاد ويسكنه حوالي 24.4% من إجمالي السكان في عام 2006. ويتميز هذا الإقليم بقبليته للتنمية المستقبلية خاصة في المجال الزراعي نظرا لنوعية تربته، وفي المجال الصناعي والتجاري لقربه من مصر ودول حوض البحر المتوسط ومن قبرص على وجه خاص، وفي المجال السياحي لتوفر عدد من عوامل الجذب السياحي كالشواطئ، والجبال والمدن التاريخية.

إقليم الخليج

يعتبر من أكبر أقاليم البلاد مساحة حيث تمثل مساحته 48% من المساحة الكلية لليبيا، بينما يسكنه 7.2% من إجمالي السكان في عام 2006. ويضم هذا الإقليم معظم حقول النفط والصناعات النفطية في ليبيا، وبالتالي يعد من أهم الأقاليم اقتصاديا حيث تتركز فيه معظم حقول النفط والغاز إذ ينتج النسبة الكبرى من إجمالي الصادرات الليبية.

يقع هذا الإقليم في جنوب ليبيا ويتميز بانخفاض الكثافة السكانية حيث يسكنه 6.7% من إجمالي السكان في عام 2006 بينما يضم 32% من إجمالي المساحة العامة للبلاد. ويتميز هذا الاقليم بتوفر المياه الجوفية والتمور والعديد من المقومات السياحية مثل الصحراء والكهوف والعيون والجبال والآثار القديمة التي تسهم جميعها في التنمية المستقبلية للإقليم.

الخاتمة

وبالاستناد الى معيار التخطيط المكاني يتضح وجود تفاوت مكاني في توزيع السكان حيث يلاحظ سيطرة اقليم طرابلس وبنغازي على الغالبية العظمى من السكان فقد وصلت نسبة سكانهما عام 2006 إلى 86% من إجمالي عدد السكان (جدول 2). الأمر الذي يشير الى وجود تفاوت إو عدم توازن في التوزيع المكاني للسكان، فقد صاحب ذلك فراغ في بعض المناطق خاصة الجنوبية، مما شكل تحدياً تنموياً ينبغي معالجته، خاصة وان غالبية الأراضي الزراعية في ليبيا تقع بإقليمي طرابلس وبنغازي وبالتالي فان التوسع العمراني الناتج عن التركيز السكاني بالإقليمين المذكورين قد اثر وسيؤثر مستقبلا على الأراضي الزراعية. الأمر الذي يتطلب تبني سياسة مكانية تهدف الى إعادة توطین المشروعات الصناعية والزراعية مستقبلا بما يحقق توازن في إعادة توزيع السكان.

جدول 2: توزيع السكان حسب الأقاليم التخطيطية في ليبيا (2006)

النسبة (%)	عدد السكان الليبيين	الإقليم
61.7	3, 283, 043	طرابلس
24.4	1, 299, 032	بنغازي
7.2	383, 042	الخليج
6.7	358, 764	فزان
100	5, 323, 991	الإجمالي

المصدر: التعداد العام للسكان لعام 2006.

- أمانة التخطيط ليبيا (1985) المخطط الطبيعي طويل المدى (1980-2000).
- الحداد، عوض يوسف (1998) "توجهات التخطيط الإقليمي في ليبيا للحد من النمو الإستقطابي لمدينتي طرابلس وبنغازي"، في كتاب: أبحاث في الجغرافيا البشرية، الزاوية، المركز القومي للبحوث العلمية.
- الزناتي، ناجي (2005) لامركزية التنمية وإعادة توزيع السكان، مجلة المعهد العالي للمعلمين، زلطن.
- غنيم، عثمان (1996) مقدمة في التخطيط التنموي الاقليمي. الأردن.
- مصلحة التخطيط العمراني (2007) التنمية المكانية في ليبيا (2000-2030)، بحث غير منشور.
- مصلحة التخطيط العمراني، المخطط الطبيعي طويل الأمد (2000-2025).
- المظفر، محسن (2002) التخطيط الإقليمي: مفاهيم ونظريات وتحليلات مكانية. الزاوية، دار شموع الثقافة.
- الهيئة العامة للتوثيق والمعلومات، الإحصاء السكاني لليبيا للعام 2006.
- Mukhtar, N (1997) Housing policy, unpublished Ph.D theses, UWC.U.K